العدد ١٠٢، ذو الحجة ١٤١١هـ/محرم ١٤١٢هـ يوليو ١٩٩١م

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

صوت الحركة الاسلامية في البحرين

دروس حكام الخليج من الازمة.. استمرار الوضع الراهن

«برلين اصبحت عاصمة المانيا الموحدة، وتغير اسم مدينة لينينغراد الى سانت بيترسبيرغ، و«السيدة شامورو اصبحت رئيسة نيكاراغوا بدلا من دانيال اورتيغا، و«نراسيمها راو اصبح رئيس وزراء الهند، و.. ما هو المشترك بين كل هذه الاحداث؟ انه استشارة الناس واخذ رايهم في شؤون دنياهم وادارة حياتهم. فالمجتمعات المتحضرة تنبذ الاستبداد وتكره حكم الفرد، ولا تسمح باستعباد الناس وتقليل اهمية العقل البشري في صنع القرار. يحث هذا في معظم بلدان العالم. اما في بلادنا فلا يسمح بشيء من ذلك. فالقرار هو قرار اصحاب السمو، فما يرونه صالحا للناس فعلى الناس ان يعتبروه صالحا لهم حتى لو كان مضرا بصحتهم، ولا يحق لهم مخالفة قرار السلطات العليا مهما كانت الظروف.

ماذا يقول حكامنا ووزراؤنا؟ «صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان ال خليفة رئيس الوزراء اكد خلال زيارته القصيرة لدولة الكويت في مطلع الشهر الماضي، ان المرحلة القادمة التي تشهدها دول المنطقة تستدعي التشاور المستمر بين القادة بما يخدم مصالح شعوب هذه المنطقة». اما الشيخ خليفة بن سلمان بن محمد ال خليفة وزير العمل والشؤون الاجتماعية فقد ترأس وفد دولة البحرين الى اجتماعات الدورة الثامنة والسبعين لمؤتمر العمل الدولي. ممثلا لعمال البحرين ومصالحهم وفي العهد الشيخ، حمد بن عيسى ال خليفة فقد اكد انه «لا تطرف في البحرين، لان المعيشة في اطار واحد، والفضل لسمو الامير الذي عمل من اجل تحقيق سعادة لكل ابناء البحرين»، وذلك في حديث مع رئيس تحرير جريدة الشرق الاوسط مؤخرا.

ما هي مواقع الاتفاق والاختلاف بين الوضعين، وضع الدول المذكورة في اول الكلام ودولتنا المحترمة؟ فبرلين اصبحت عاصمة لالمانيا الموحدة بعد ان صوت اعضاء البرلمان على ذلك، واعضاء البرلمان هم ممثلو الشعب وليسوا اعضاء معينين من قبل الحكومة وبالتالي فان النظرية الديمقراطية تقول ان موقفهم هو موقف الشعب الالماني، فتغيير عاصمة الدولة الموحدة من بون الى برلين هو قرار شعبي عبر الممثلين البرلمانيين. فاي المانى سيشعر بالاحباط بسبب هذا الاجراء الذي شارك في صنعه عبر ممثليه؟ اما تغير اسم مدينة لينينغراد السوفياتية الى اسمها الاصلي «سانت بيترسبيرغ» فقد جاء اثر استفتاء اجرته بلدية المدينة وشارك فيه المواطنون الذين رفضوا ان يكون لينين مرتبطا باسم مدينتهم التي صمدت صمودا مذهلا خلال الحرب العالمية الثانية. ولم تتخذ الحكومة المحلية القرار بانفصال عن راي الشعب. وهكذا الامر بالنسبة للقضايا الاخرى المذكورة. فرئيسة نيكاراغوا الجديدة استلمت زمام السلطة بعد ان صوت الشعب لها في انتخابات حرة نظمها نظام الساندينيين قبل عامين، وخرج اورتيغا من الحكومة بعد ان فشل في الانتخابات. ورئيس وزراء الهند الجديد الذي هو رئيس حزب المؤتمر خلفا لراجيف غاندي الذي اغتيل الشهر الماضي، جاء الى سدة الحكم بعد ان منحه الشعب ثقته، ولم يات عن طريق القوة والقهر.

هذه الامثلة جميعا تشير الى امر واحد، وهو ان دول القرن العشرين من شرق العالم الى غربه تتمتع بانظمة حكم عصرية تعطي للشعب موقعه في صنع القرار وفي اختيار ممثليه لادارة البلاد، في اطار دساتير مكتوبة او اعراف اصبحت بمثابة القانون. وفي هذه البلدان لا يكون للجيش وجهاز الاستخبارات والامن من دور الا حماية البلاد من العدوان الخارجي وحماية مكتسبات الشعب وتطبيق الدستور على الصعيد الداخلي. ولو حاولت السلطة تجاوز القانون او توجه الحاكم نحو الاستبداد والقمع لكان للجيش واجهزة الامن مواقف اخرى. فالشعب له الاولوية في تحديد النمط الذي يريد من الحكم، وليس للحزب او القبيلة حق الفيتو على ما يريده الشعب.

اما حكامنا فهم من نوع اخر. فتصريح رئيس الوزراء يكرس العقلية الاستبدادية القديمة. فالاوضاع الجديدة تقتضي في نظره مزيدا من التشاور بين الحكومات «من اجل خدمة الشعوب». فهؤلاء الحكام هم الساهرون على مصلحة الوطن والشعب، وهم الذين يقررون ما هو لصالح الشعب وما هو ضد مصلحته. وفي هذه العملية ليس هناك مجال للشعب لابداء رايه، وكل ما عليه ان يعمله هو ابداء السمع والطاعة للحاكم الذي هو اعرف منه بمصلحته. وبالتالي فان الفضل في كل الاحوال يرجع الى الامير وزمرته، كما اكد ولي العهد، لانه هو الذي يحدد مصلحة الناس ويشرع القوانين لتحقيق تلك المصلحة. وحيث ان الحاكم يرى ان استشارة الشعب في قضاياه وشؤونه وفي الطريقة التي يرغب ان تحكم بها بلاده هو اجراء خارج عن عادات البلاد وتقاليدها وبالتالي فهو مضر بمصالح الشعب، فان من غير

البقية على صفحة ٣

جامعة الخليج تسدل الستار

واخيرا تم الاعلان عن انهيار جامعة الخليج بعد ان تراجعت الدول المشاركة في المشروع (العراق والدول الخليجية الست) عن دفع مساهماتها منذ منتصف الثمانينات. وبلغت مستحقات المقاولين قرابة ٧٠ مليون دولار بعد ان تم صرف اكثر من ١٠٠ مليون دولار لبناء الجامعة في منطقة الصخير في البحرين. هذا في الوقت الذي تستعد فيه دول الخليج للصرف على مبيعات الاسلحة بميزانية جديدة تزيد على ٢٠ مليار دولار.

وانهيار مشروع الجامعة يعني انهيار اكبر صرح خليجي وحدوي كان بالامكان التطبيل من خلاله للانظمة التي ما برحت ترفع شعارات الوحدة والانجازات الخليجية المشتركة». وكانت الجامعة قد عينت الدكتور ابراهيم الهاشمي رئيسا لها، بعد اثباته لقدراته الادارية في انقاذ كلية الخليج الصناعية في السبعينات من انهيار مماثل بعد تراجع الدول الخليجية الاخرى (قطر، الامارات، عمان) عن دفع مساهماتهم المالية. وسوف تكلف الجامعة ميزانية البحرين (١٠ ـ ١٥٪) فيما لو قررت البحرين التكفل بالمشروع لوحدها.

سحب مقاتلات امريكية

اعلنت السفارة الامريكية ان آخر اربع مقاتلات جوية تابعة لسلاح الجو الامريكي شاركت في غارات الحلفاء الجوية على العراق انطلاقا من البحرين غادرت في ١٨ يونيو الماضي.

واضافت السفارة في بيان وزعته ان هذه الطائرات الاربع وهي من طراز اف. ٤ جي. فانتوم تمركزت مؤقتا في المملكة العربية السعودية قبل ان تعود الى قاعدتها في كاليفورنيا.

واشار البيان ان ٢١١ طائرة يرافقها طاقم امريكي مؤلف من ١٥ الف شخص كانت انتشرت في البحرين خلال ازمة الخليج.

وقال البيان ان الطيران الحربي الامريكي قام انطلاقا من البحرين بـ ٩٩٠٦ مهمة قتالية في اطار عملية عاصفة الصحراء على العراق.

وتأتي مغادرة آخر الطائرات الامريكية بعد اقل من شهر على مغادرة الطائرات العسكرية البريطانية من البحرين في اطار خطة انسحاب قوات الحلفاء من منطقة الخليج.

وكان مساعد الاميرال فيليب كاست قائد حاملة الطائرات نيميتز اكد اواخر مايو الماضي ان البحرية الامريكية ستبقي على وجود لها في الخليج يتضمن حاملات للطائرات. وتجدر الاشارة الى ان العديد من الدول العربية عارض وجودا عسكريا اجنبيا ولا سيما امريكيا بصورة دائمة في الخليج. وتتهم الولايات المتحدة بانها تريد اقامة قاعدة في الخليج وبصورة خاصة في البحرين. كما يلقى معارضة اكثر قوة من قبل الشعوب الخليجية.

اعترافات خليفية

في لقاء بين عثمان العمير، رئيس تحرير جريدة الشرق الاوسط السعودية (عدد ٩١/٦/١٧) مع الامير عيسى ورئيس وزرائه خليفة تحدث الاخير عن العلاقة الخاصة التي تربط البحرين بامريكا. وقال انها علاقة قديمة منذ خمسة واربعين عاما وانها مستمرة «لصالح العرب ولمصلحة المنطقة». واعترف ان البحرين تدخلت لاقناع الكويت باستقبال الطائرات الامريكية على اراضيها وكذلك بعض السفن الامريكية اثناء الحرب العراقية ـ الايرانية.

اعتقال وتسفير

قامت السلطة بتسفير سبعة اشخاص من المنطقة الشرقية بالسعودية بعد ان اعتقلتهم لمدة ستة أشهر كاملة ومنعت عنهم الزيارات بعد توجيه تهم لهم بالنشاطات الاسلامية. وكانوا قد اضربوا عن الطعام لفترة طويلة مؤخرا.

ولا يعرف ما اذا كان تسفيرهم لاكمال اعتقالهم في السعودية ام من اجل الافراج عنهم. ويشمل هؤلاء كاظم الفرج واثنين باسم سيد ماجد، كانوا قد اعتقلوا مع عدد من من زملائهم البحرانيين يذكر منهم شخص باسم صادق وآخر باسم السيد محمد، والسيد يونس علوي والسيد ابراهيم والسيد جعفر وعلي مكي والسيد رائد عبدالله.

زوار وحجاج هذا العام

على اثر السماح بالسفر الى ايران بعد احد عشر عاما من المنع والقطيعة، نوّع المقاولون حملاتهم هذا العام مما ادى لانخفاض عدد الحجاج الى الثلث خصوصا بعد الاحداث المؤلمة في نفق المعيصم العام الماضي وما حدث قبله من ذبح واعدام للحجاج على ايدي السلطات السعودية.

حملات الزيارة الى ايران في تنافس شديد لكسب الاعداد الكبيرة من الزوار، ووصلت الاسعار الى ٢٥٠ دينارا للشخص الواحد ذهابا وايابا مع سكن واكل لمدة اسبوع كامل. التجار من ناحيتهم انهالوا على السفر لايران لعقد الصفقات التجارية مع التجار الايرانيين خصوصا بعد الكساد الذي ساد الاسواق.

الموت البطيء لجامعة الخليج: من المسؤول؟

يصيب الشلل الكامل عمليا جامعة الخليج العربي التي كانت مشروعا كبيرا حققته الدول الخليجية العربية السبع المنتجة للنفط ومن بينها العراق. واذا لم تحدث معجزة مالية يخشى ان تموت نهائيا في ديسمبر المقبل.

اطلق هذا المشروع في العام ١٩٧٥ في وقت كانت اربع من الدول السبع المؤسسة للجامعة تفتقر الى المعاهد والجامعات المحلية. وتم تنفيذ المشروع جزئيا في العام ١٩٨٢ في البحرين. اما اليوم فيبدو ان هذه الدول ستتخلى عنه نهائيا.

ومبدئيا فان الدول المؤسسة السبع هي التي تهتم بتمويل الجامعة على الشكل الآتي: العراق بنسبة ٢١ في المئة ومجلس التعاون الخليجي بنسبة ٧٩ في المئة، ٢٥ في المئة لكل من السعودية والكويت و١٥ في المئة للامارات العربية المتحدة وتسعة في المئة لقطر و٢,٥ في المئة لكل من عمان والبحرين.

غير انه سبق لوزراء التربية في الدول السبع ان اتخذوا في العام ١٩٨٩ سلسلة تدابير تقشف للتغلب على الصعوبات المادية التي تعاني منها الجامعة نتيجة مماطلات او رفض بعض الدول الاعضاء في دفع حصتها بحجة «تراجع اسعار النفط في السوق العالمية».

ولم يكن العراق سدد حصته مرة واحدة بسبب الديون المتراكمة عليه نتيجة حرب السنوات الثماني مع ايران. وهو استبعد نهائيا من الجامعة بحجم الواقع اثر اجتياحه للكويت. ويعني هذا الامر ان نسبة التمويل العائدة اليه يفترض ان توزع على الاعضاء الستة الباقين.

ولم تنجح تدابير التقشف في معالجة الامراض الكثيرة التي اصابت هذه المدينة الجامعية الضخمة التي تحتل مساحة اربعة كيلومترات مربعة تقريبا قرب اول بئر للنفط في الخليج في وسط البحرين.

وبعد ان كثرت عليهم الضغوط من شركات بناء عدة (من كوريا الجنوبية وتايوان واستراليا والامارات والسعودية) التي تطالبها بتسديد نحو مئة مليون دولار قرر مسؤولو التعليم في دول الخليج الست اخيرا في الرياض «التوقف عن قبول طلاب للسنة الجامعية المقبلة».

اضافة الى ذلك ابلغت جامعة الخليج اساتذتها الاجانب رغبتها في فسخ عقودهم. ويبدو هذا القرار تدبيرا آخر لتسريح تصفية هذه الجامعة التي كانت تعهدت بالعمل على «ترسيخ الروابط بين الدول السبع» في المجال التربوي وهو امر يشكل «القاعدة الاساسية للوحدة العربية».

واصلا صممت الجامعة التي استهلكت الى الآن عشرات الملايين من الدولارات لاستقبال عشرة الاف طالب من الدول السبع. بعدها خفض هذا العدد الى النصف.

لكن الجامعة المتخصصة في شكل رئيسي بالدراسات الطبية والعلوم التطبيقية وفي تأهيل الاساتذة لم تستقبل سوى ٦٠٤ طلاب في العام الدراسي ١٩٩٠/١٩٩١.

وفي البداية كانت حددت لنفسها ايضا هدفا هو تنظيم ابحاث علمية وخصوصا دراسة الاراضي الجرداء والصحراء والتكنولوجيا البيولوجية والطاقة والمعلوماتية. لكن الآن يبدو مصير هذا الهدف مطروحا بعد القرارات الاخيرة الصادرة عن وزراء التربية الست في مجلس التعاون الخليجي.

وتقوم صحف البحرين التي بذلت كل ما في وسعها للحؤول دون انهيار جامعة الخليج العربي بنشر نداءات قلقة وملحة صادرة خصوصا عن طلاب لـ «انقاذ هذا المبنى العلمي».

ويعبر العديد عن دهشته لرؤية ست دول نفطية ثرية لكن عاجزة عن تمويل جامعة واحدة. ويتساءل البعض حول ما اذا كانوا سيصبحون قريبا «طلاب جامعة لا وجود لها».

وكتبت طالبات «لم نسمع ابدا عن الغاء دورة رياضية او مهرجان لاسباب مالية في الخليج». وتشعر الطالبات بقلق كبير ازاء احتمال اقفال الجامعة اذ انه ليس في مستطاعتهن السفر الى الخارج لمتابعة الدراسة بسبب تقاليد عائلاتهم المحافظة. وكانت جامعة الخليج تشكل بالنسبة اليهن حلا مقبولا.

وفي محيط هذه الجامعة نمت مدينة مصغرة مع سوبرماركت ومصرف وصالة مسرح ومطاعم وروضة اطفال ومسجد ومصفف شعر. وتبلغ كلفة صيانة هذه المدينة ٣,٥ ملايين دولار في السنة.

وتلفت احدى الطالبات الى التناقض اذ تقول «ان كل جامعات العالم تبدأ صغيرة ثم تكبر تدريجيا باستثناء جامعتنا.. فقد انطلقت ضخمة ومكلفة واصبحت تصغر شيئا فشيئا حتى الزوال لا سمح الله».

وتضيف اخرى ان «جامعة الخليج تأثرت سلبا بعجز العمل العربي المشترك».

وفيما يدور الجدل حول مصير الجامعة هددت شركات مقاولات اجنبية تطالب بمستحقات مالية على جامعة الخليج باتخاذ اجراء قانوني ان لم تجد الحكومات المالكة للجامعة حلا لمستحقاتها المتأخرة في القريب العاجل.

وقال جيف هيجينز مدير عام شركة (الحبتور ليجتون) وهي ملكية مشتركة لجهات استرالية ومن الامارات العربية المتحدة لرويتر (لن نتخلى ابدا عن حقوقنا بموجب عقودنا، سنقيم دعوى في اي محكمة في العالم ولن نستريح حتى نحصل على اموالنا).

وقال (ج. س. لي) المدير التنفيذي لشركة دايليم اندستريال الكورية (اننا ننتظر منذ اكثر من خمس سنوات بسبب تفهمنا لمشاكلهم دون ان نعرف مشاكلهم، ولكن هذا لم يعد من العدل الآن، اننا نواجه عبئا ماليا خطيرا جدا نتيجة ذلك).

وقد اجتمع الشهر الماضي ممثلون للشركات الرئيسية الاربع التي بنت الحرم الجامعي في البحرين لمناقشة كيفية استعادة اموالهم التي يقولون انها بلغت ٦٦ مليون دولار شاملة الفوائد والتعويضات. وقد تكلف انشاء الجامعة ١٠٩ ملايين دولار.

وقد توقفت المدفوعات التي كانت تقدم بانتظام لشركات المقاولات الاجنبية في عام ١٩٨٦ ولكن العمل استمر في المشروع حتى استكماله في ١٩٨٨.

ومن بين الشركات الدائنة شركة (رت سير انجنيرينج اجنسي) التايوانية وشركة ربيع السعودية.

وكان وزراء مجلس التعاون الذين اجتمعوا في الرياض الشهر الماضي قد وافقوا على ميزانية قدرها ٢٨ مليون دولار لاستمرار عمل الجامعة خلال العامين المقبلين، ولكنهم لم يتخذوا اي قرار بشأن الديون.

وقد ابلغت الجامعة شركات المقاولات في وقت سابق بان الدول المؤسسة ستدفع جزءا من الدين الاصلي الذي يبلغ حوالي ٣٣ مليون دولار ان هي تخلت عن المطالبة بالفوائد والتعويضات، ولكن الاقتراح رفض. وقال جميل ابراهيم المتحدث باسم شركات محلية تقول ان لها مستحقات متأخرة لدى شركات المقاولات الرئيسية ان ثلاث شركات بحرينية افلست نتيجة النزاع.

وهكذا يبقى مصير الجامعة مجهولا في الوقت الحاضر، ولا يمكن التنبؤ بما سيكون عليه القرار النهائي للحكومات الخليجية بخصوصها. ويقول بعض المطلعين ان السبب الرئيسي وراء تخلف الدول الخليجية عن الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت الحاضر هو الرغبة في تجميد الجامعة لفترة معينة من اجل الغاء عضوية العراق من الدول المشاركة فيها بعد مغامرته الفاشلة في الكويت. ولكن ايا كانت الاسباب فان مصير الجامعة يشبه الى حد كبير مصير مجلس التعاون الخليجي نفسه الذي يعاني من ازمات داخلية حقيقية تمتد من الخلاف على مشاريع التنمية الى الخلافات الحدودية والعلاقات مع الدول الاقليمية. ويبقى الضحية الاولى لهذه الخلافات ابناء المنطقة الذين يتأثرون مباشرة بالقرارات التي تمس المؤسسات الحيوية مثل جامعة الخليج.

في خليج النفط

ممنوع على شعوبنا الثقافة والتأمل، ممنوع عليها التعليم والتفكير، ممنوع عليها التعلق لحياة الحرية والكرامة، [illegible] على شرعية الحكام المشروعة المنتخبة. في مسقط رأسهم الاختلاف على بضعة كيلومترات هنا او هناك شعبنا يدفع ضريبة اتفاق هؤلاء. ويدفع كذلك ضريبة اختلافهم. فحينما يتفقون ان اتفاقهم يكون عادة على حساب امن الشعب واستقراره، اذا لم يتفق هؤلاء حتى الآن سوى على مشاريع الامن وتبادل المعلومات حول المعارضين وتسليمهم عبر الحدود القائمة والوهمية، المتفق عليها والتي هي موضع اختلاف.. ان اتفاقهم هذا مضر بمصلحة الناس.

اما عندما يختلفون، فان الشعب هو الذي يدفع ثمن هذا الاختلاف ايضا. فامن الشعب هو الذي يصبح مهددا. ان الحروب تكون وشيكة. فالاتفاق الذي ضد مصلحة شعبي الخليج والعراق، لان ذلك الاتفاق اطلق آلة الحرب وقد في عضد النظام العراقي واوقع المخلصين من ابناء شعب الخليج في مشاكل لا اول لها ولا آخر. ومايزال الكثير من ابناء الخليج يرزح في الاغلال في سجون القبائل الحاكمة. فمن كان رفع صوته مطالبا بالتوقف عن تمويل آلة الحرب العراقية كان يعتبر، خائنا لمصلحة بلاده، لان له رايا مخالفا لرأي الامير وزمرته. ومن كان يعترض على الانحياز الى جانب بغداد كان يتهم بتمزيق الوحدة الوطنية ويقال انه «عميل ايراني». وهكذا سيق المئات من شبابنا الى المعتقلات، ومايزالون فيها رغم انتفاء دوافع سجنهم.

وحين اختلف الجبابرة، وقعت للمرة اساءة مرة اخرى، وحدثت حرب اخرى في زمان ومكان مختلفين. فكانت الكويت مسرحا للحرب وذاق شعب الكويت من الاذى ما لم يكن بتوقعه. واصبح شعب الخليج على مدى ثمانية شهور كاملة يعيش حالة الترقب والخوف والقلق من سهام صدام القاتلة. وكاد الخليج يمحى من الخارطة بسبب المخاطر التي كان يتعرض لها والقوات الدولية التي جاءت لتحرير الكويت. وفي كل الحالات التي مرت بالخليج لم يكن للشعب راي في ما يحدث، بل كان عليه ان يتحمل الاذى باستمرار. وكان ممنوعا من المساءلة والمحاسبة. وموضع المحاسبة هذا هو الذي يخيف ابناء العوائل الحاكمة الذين يعتبرون انفسهم يملكون الارض ومن عليها ولا يستطيعون تحمل نقد او تهمة من قبل احد من ابناء الشعب.

ونحن لا نشك ان هناك في هذا العالم اوضاعا كانت مشابهة لاوضاع امتنا في الخليج. ولكن تلك الاوضاع كانت تتغير وتتبدل. اما في الخليج فان هناك نظاما اقطاعيا مستمرا يتقاتل افراده مع بعضهم البعض والشعب الخليجي يدفع فاتورة هذا الصراع. وثمة خلاف بين اوضاع المستبدين في دول العالم الاخرى ورموز الاستبداد في منطقتنا الخليجية. ففي المناطق الاخرى ترتفع الاصوات العالية مطالبة بانهاء سياسات الظلم والاستبداد، وتوقف المعونات عن الانظمة الممارسة للاستبداد. اما في بلداننا فان الدعم مستمر مهما بلغ النظام الحاكم من هبوط على صعيد امتهان حقوق الناس وكراماتهم. ومع ذلك فان هذه الانظمة تحظى بالدعم الغربي غير المحدود. وحتى لو ارتفعت اصوات هامشية مطالبة بالتغيير فسرعان ما ياتي الموقف الرسمي ليؤكد عدم وجود ما يدعو الى القلق!

هل يستطيع شعب ان يعيش سجينا بين القضبان؟ وهل بامكان انسان يعيش في القرن العشرين ان يظل ممنوعا من ممارسة ادنى درجات الحرية، والتمتع بابسط حقوق الانسان؟ صحيح ان المصالح هي التي تحكم السياسات، وان المبادىء لا وجود لها في القاموس السياسي للقرن العشرين، ولكن اوليست المصالح هي الاخرى مهددة باستمرار وجود انظمة القمع والاستبداد؟ الامر الذي يمنع

قطر والنزاع المستمر

لا زالت العقليات القبلية المتخلفة تحكم العلاقات الخليجية، وبالرغم من ازمة الخليج وبروز الحاجة للوحدة بين الكيانات الصغيرة ـ حتى ولو كانت شكلية ـ بقيت النزاعات القبلية كما هي. وعندما اجتمع «قادة» مجلس التعاون في الدوحة في ديسمبر الماضي، وفي الوقت الذي كان العالم مشغولا بالغزو العراقي للكويت، كان حاكم قطر (خليفة بن حمد آل ثاني) ورئيس وزراء آل خليفة (خليفة بن سلمان) يصران على فتح ملف الخلافات الحدودية بدلا من مناقشة الازمة. وفي ختام المؤتمر غادر خليفة بن سلمان بدون حضور الجلسة الختامية، كما غادر قابوس (سلطان عمان) كذلك دون حضور تلك الجلسة بعد خلافه مع الكويت حول استقباله لطارق عزيز بعد الغزو.

اما ما فجر الخلاف مرة ثانية فقد نتج بعد قيام البحرين بالتنقيب عن النفط في المياه الاقليمية المتنازع عليها ليس فقط بين البحرين وقطر وانما بين البحرين والسعودية ايضا بالقرب من فشت الجارم. ومرة اخرى قامت السعودية بالاجتماع بالطرفين (آل خليفة وآل ثاني) لحل الازمة، وتم اتخاذ نفس القرار السابق، وذلك بالترافع امام المحكمة الدولية في لاهاي، بدلا من لجنة حل الخلافات التابعة لمجلس التعاون. الا ان المشكلة هي أن آل خليفة وآل ثاني يخشون من نتائج المرافعة الدولية، فالقبيلتان يحقدان على بعضهما البعض ولا يمكن لواحدة منهن التنازل للاخرى.

وكانت البحرين قد رفضت في السابق عرضا من قطر بالتنازل عن الجزر في مقابل تزويد قطر للبحرين بالبترول، تماما كما فعلت السعودية بعد استيلائها على جزيرة (ابو سعفة) في مقابل تزويد البحرين بسبعين الف برميل يوميا (وهي الكمية المنتجة من تلك الجزيرة). كما رفض خليفة بن سلمان عرضا سعوديا باقامة جسر بين البحرين وقطر يمر عبر جزر حوار، واعتبار الجزر منطقة محايدة وذلك بعد موافقة اخيه عيسى بن سلمان «الامير».

تفجر الوضع الخليجي ذو جانبين، توفر لقمة العيش بدرجة غير موجودة في بقية بلدان العالم، ووجود ضمانات عملية غربية بعدم السماح بحدوث اي تغيير السياسي المطلوب. هذه الضمانات توفرها القوى الاستعمارية عن طريق تشغيل الاجهزة القمعية الخليجية وادارتها، وتغذيها وجود قلق من الطرح السياسي المستقل لحركة المعارضة الخليجية.

خبر كشفت عنه الدوائر المطلعة مؤخرا وهو انه خلال الانتفاضة الشعبية في العراق كانت هناك كتيبة عراقية مؤللة تشتمل على ٥٠ دبابة محاصرة من قبل قوات الحلفاء. وحين دخل احد الجنرالات الاميركيين مدينة البصرة وترجم له مرافقوه الشعارات التي كانت مكتوبة على جدران البصرة وكانت ذات طابع اسلامي، امر فورا بالسماح للكتيبة العراقية المؤللة بالدخول الى البصرة وقمع الثوار!

التنقيب عن النفط يفجر الخلاف مجددا

لم تكن الزيارة التي قام بها الامير عيسى بن سلمان الى المملكة العربية السعودية لتثير اهتمام احد اطلاقا، سواء كان من عامة المواطنين الخليجيين او المهتمين بشؤون المنطقة وتطورات الاحداث فيها. فالزيارة كغيرها من الزيارات التي يقوم بها الرسميون الخليجيون لبعضهم البعض لسبب او لغير سبب واضح. والبيانات الرسمية التي صدرت قبلها او بعدها لا تختلف كثيرا عن غيرها. بل قد لا نكون مبالغين اذا قلنا يكفي تبديل الاسماء والتاريخ ويبقى المحتوى واحدا. ثم أن الملك فهد كان مقيما في المنطقة الشرقية من السعودية وهذا يعني انه على مرمى حجر من البحرين. الا انه ما ان عاد الرجل الى البحرين حتى غادر سعود الفيصل الى الدوحة لينقل رسالة من فهد الى حمد آل ثاني تتعلق بتوطيد العلاقات الودية بين البلدين حسب ما اعلن رسميا وقتها. تبع ذلك، وفي اليوم التالي تحديدا، قيام امير قطر بزيارة الى المنطقة الشرقية من السعودية ولقاء فهد هناك. ولم يكن البيان الختامي الذي صدر بعد انتهاء الزيارة يختلف عن ما صدر بعد لقاء فهد ـ عيسى.

وحقيقة الامر ان هذه المجاملات المصطنعة بين الرسميين والتي تجلت في تصريحاتهم والبيانات الرسمية التي صدرت من قبل الاطراف الثلاثة كانت تخفي صراعا قويا لم تكن مهمة اخفائه سهلة. ففي بداية مايو الماضي اعلن رسميا في البحرين ان شركة فولكر درجنغ Volker Dredging ومقرها ابوظبي وهي تابعة لشركة Royal Volker Stevin Dredging ومقرها هولندا فازت بعقد قيمته ٥,٧ ملايين دولار لتحضير مواقع التنقيب عن البترول الذي تعتزم شركة Harken Bahrain Oil Company القيام به. ولقد بدأت الشركة المذكورة فعلا بالعمل على مساحة حددت لها كما في العقد الذي وقعته وحكومة البحرين. والموقع طوله خمسة كيلو مترات من الجزء الجنوبي الغربي من فشت الجارم وهو ما يسهل عملية الحفر التي ستقوم بها شركة هاركن بحفر اول بئر في هذه المنطقة. وتشمل الاتفاقية انشاء جزيرة صناعية وذلك بدفن البحر، مما يسهل استخدامه كموقع لآلات الشركة المذكورة. وتقول شركة فولكر ان العمل سوف يستغرق اربعة اشهر على الاقل. وكانت شركة هاركن فازت في فبراير ١٩٩٠ بهذا العقد للتنقيب عن النفط في جميع مناطق البحرين البحرية والذي بموجبه يتقاسم الطرفان الانتاج لمدة ٣٥ سنة. ويستثنى من ذلك منطقة صغيرة في الجنوب الشرقي من البحرين. ويتوقع ان تقوم شركة التنقيب هذه ومقرها تكساس في الولايات المتحدة الامريكية ببدء العمل في اكتوبر القادم. وتقول مصادر صناعة النفط ان احتمالات الحصول على النفط عالية جدا. يذكر ان فشت الجارم المذكور يقع بين حقل ابو سعفة البحري في الشمال، الذي تتقاسمه البحرين والسعودية، وحقل عوالي الواقع على ارض البحرين. ولكن فشت الجارم اقرب الى حقل ابو سعفة الذي قدرت احتياطاته بستة ملايين برميل.

والمشكلات التي تواجهها البحرين الآن في مساعيها للتنقيب عن النفط هي ذات شقين فمن ناحية ١٤٠ ف. حكام آل ثاني اي مساعي بحرانية للتنقيب عن النفط في المناطق البحرية بين البحرين وقطر مع العلم ان هذه المناطق جميعها تابعة للبحرين ذات التاريخ الحضاري والاسلامي العريق. اذ ان عمر دولة قطر التي يحكمها البدو من قبيلة الثاني لا تتعدى عقودا بسيطة من الزمن. بينما يشهد العالم عموما والمسلمون على وجه الخصوص بماضي البحرين العريق، ومساهمتها في فكر الاسلام وبناء حضارته وتخريجها لمئات العلماء في مختلف مجالات العلوم الاسلامية وكونها منارة للعلم والحضارة في وقت لم يكن فيه شيء يسمى قطر.

وعليه وجد حكام قطر، وهذا الشق الآخر في تعقيد الامور، مصلحتهم في التحالف وحكام السعودية على الرغم من اقتطاع السعودية لاراضي واسعة من اراضي قطر كما فعلت مع جميع جيرانها دون استثناء بما في ذلك البحرين. ورغم كل ما يحاول آل سعود التظاهر بالتوسط لحل الخلافات بين الطرفين، الا ان الدلائل تشير الى انهم هم العقبة الرئيسية امام البحرين ويتضح ذلك من امرين من الخلاف الحالي. الاول هو ان جزءا كبيرا من عمليات التنقيب تجري في المناطق الغربية من البحرين وبالتحديد في منطقة فشت الجارم القريبة من حقل ابو سعفة. وهذا ما عارضته السعودية مرارا من قبل ولا زالت تعارضه. بل انها تولت السيطرة الكاملة على حقل ابو سعفة بالرغم من كونه ملكا للبحرين اذا استند الى القانون الدولي. اما الامر الثاني فهو اصرار السعودية، وكذلك قطر، على ان تحل المسألة من قبل الاطراف المتنازعة. وكان الاتفاق الاخير ينص على انه اذا لم يتوصل الطرفان (البحرين وقطر) الى حل مجز يمكن اللجوء الى المنظمات الدولية مثل محكمة العدل الدولية. واصرار قطر على الوصول الى اتفاق محليا لا يعني حرص حكامها على العلاقات مع جيرانهم بل ناتج عن قناعتهم من ان ايجهة دولية سوف تحكم لغير صالحهم وهذا امر محرج لهم ولحكام السعودية على حد سواء.

وفي عام ١٩٧٨ تدخلت السعودية لتفرض اتفاقا بين الطرفين تضمن عدم قيام اي منهما باعمال تنقيب عن النفط في المناطق المتنازع عليها. والواقع ان هذا الاتفاق الذي وقعه الطرفان اثر الخلاف حول فشت الديبل يخدم السعودية، ولو بطريقة غير مباشرة بقدر ما يخدم طموحات حكام قطر التوسعية. اذ ان السعودية التي كانت تعارض قيام البحرين بالتنقيب عن النفط في المياه البحرية بينهما وجدت من يتبنى مواقف مشابهة لمواقفها. ووجد حكام السعودية وقطر في العلاقات المتردية بين حكام البحرين وشعبها مناسبة ذهبية لنهب ثروات شعبها بالسيطرة على المياه الاقليمية والجزر التي تتبعها تاريخيا. والملاحظ طوال هذه المدة ان الخليفة يحاولون التقرب الى الاغلبية من الشعب كلما نشب خلاف مع الجيران ولكنهم يعودون الى وضعهم السابق بعد ان تهدأ الامور ولو مؤقتا. وكلاهما يعلم علم اليقين ان المرتزقة من غير اهالي البحرين الذين يعملون في قوة الدفاع لن يهبوا للدفاع عن ممتلكات اهل البحرين اذا ما نشب نزاع مسلح.

دروس حكام الخليج من الازمة ـ البقية ـ

المعقول ان يطالب احد من المواطنين بديمقراطية او مجالس شورى او نقابات او مشاركة سياسية. واذا كان امير الكويت قد ارتاى تاجيل انتخابات مجلس الامة حتى العام المقبل فانما فعل ذلك بسبب معرفته وادراكه لمصلحة الشعب، فهو الاعرف من بقية الناس بكل ذلك.

هذا النموذج من التفكير ما يزال يحكم المنطقة. والخطاب السياسي للعوائل الحاكمة ما يزال يتحدث بهذه النغمة. وقد يقول قائل: اولم يتعلم الحكام الخليجيون من الازمة الاخيرة؟ نعم انهم قد تعلموا دروسا جديدة لخصها وزير الاعلام البحراني في مقابلته المذكورة بقوله: «اعتقد شخصيا بان التعاون مع الدول الصديقة في المجال الامني يجب ان يستمر بكل قوة ومن دون تخوف، لان العالم اصبح صغيرا والاعتماد على الغير هو جزء من التعامل مع العالم». فالدرس الاول هو الاستمرار في التعاون الامني الذي لم يحدد الوزير مجالاته ولكن لا يستبعد ان يشكل الوضع الداخلي في منطقة الخليج احدى دعاماته. اما الدرس الثاني فهو الذي اكده رئيس الوزراء خلال زيارته للكويت وهو استمرار التشاور ليس بين الحكومات والشعوب عبر مجالس وبرلمانات حرة ومنتخبة، بل بين الحكام انفسهم. والدرس الثالث هو الاشادة بمواقف الغرب الذي دعم الحكام الخليجيين خلال الازمة. وهذا ما اكد عليه وزير الاعلام البحريني بقوله «ولا بد في كل مناسبة التذكير بموقف الدول الصديقة في العالم الذي حسم المعركة بسرعة واتقان. ولا بد من ان نكون متحضرين للاعتراف بشيء من الوفاء لهذا الموقف الذي غير مجرى الاحداث في المنطقة».

هذه جوانب من الدروس التي استفادها حكام الخليج من الازمة. وهذه الاستفادة هي التي تحدد سياسات المستقبل. وكما هو واضح فان من السذاجة التفاؤل بالمزيد من الانفتاح والحريات والديمقراطية فليس هناك مجال لهذه القضايا التي لم يرد ذكر شيء منها على الستة المسؤولين. وعلى العكس من ذلك فان سياسات القمع مستمرة واضطهاد الراي الآخر يمثل حجر الزاوية في السياسات الداخلية الخليجية. وهذا ما تؤكده التقارير التي تصدر عن المنظمات الدولية المهتمة بشؤون حقوق الانسان مثل منظمة العفو الدولية التي تراقب الوضع عن قرب وتعرب عن استيائها لما يجري في كل من البحرين والكويت والسعودية. هذه هي دروس حكامنا. فما هي دروس شعوبنا وما هي دروس اصحاب المصالح في العالم؟

مشتريات عسكرية

تعتزم ادارة الرئيس الامريكي جورج بوش بيع البحرين ثماني طائرات هيلوكوبتر من نوع اباتشي التي تصنعها شركة ماكدونالد دوغلاس. أعلن ذلك وزير الدفاع الامريكي ديك تشيني بعد زيارته الى منطقة الشرق الاوسط.

واذا ما تمت الصفقة فعلا فستكون المرة الاولى التي تبيع امريكا فيها طائرات من هذا النوع الى دولة خليجية. ويذكر ان القوات الامريكية استخدمت قاعدة عيسى الجوية الواقعة في منطقة الصخير في جنوب البلاد منطلقا لعملياتها العسكرية في حرب الخليج الاخيرة.

وتأتي المشتريات هذه، التي لم تعلن قيمتها، في وقت تعاني الميزانية من عجز كبير.

العميل حسن نتيف

حسن نتيف، احد العملاء، واحد المنحرفين الذين يمقتهم الشعب البحراني. في مطلع الستينات اعتدى جنسيا على طفل من جزيرة سترة. وعندما انفضح امره فر هاربا الى العراق. وهناك ذهب الى النجف الاشرف بحجة مواصلة الدراسات الدينية. وقام باستضافته احد علماء البحرين الدارسين في النجف الذين لا يعرفون امره. وبعد مدة من استقراره في النجف عاد لسلوكه المنحرف ذاته. فعندما سافر مضيفه الى كربلاء تاركا زوجته واثنتين من بناته تحت عهدة حسن نتيف، فوجئت عائلة المضيف بدخوله عليهم بعد منتصف الليل بلباسه الداخلي طالبا الرذيلة. وسرعان ما استغاثت تلك العائلة وفر هاربا واختفى لفترة طويلة.

عاد الى البحرين في منتصف السبعينات وقامت السلطة بتعيينه قاضيا في المحكمة الجعفرية. الا ان العلماء الآخرين رفضوا وجوده بينهم، مما حدى بالسلطة للاستمرار في اعطائه معاشا شهريا برتبة «قاضي» دون ممارسته للقضاء.

وقبل عامين عينته السلطة مديرا للاوقاف الجعفرية وهي المسؤولة عن ادارة الممتلكات الموقوفة للمساجد والحسينيات. ومنذ توليه لهذا المنصب، قام بتنفيذ اوامر وزارة الداخلية علنا. فمثلا اصدر اوامر للحسينيات بعدم خروج المواكب في غير موسم عاشوراء. الا ان اصحاب الحسينيات رفضوا ذلك الامر. ومؤخرا اصدر امرا بوقف الموسم الثقافي الذي يقام سنويا في قرية توبلي، بأمر من وزارة الداخلية. وهذا الامر ادى الى ان يتعرض له اثنان من المواطنين لضربه وتأديبه. وبالفعل هوجم امام منزله وضرب بمطرقة على رأسه، دخل على اثرها الى المستشفى.

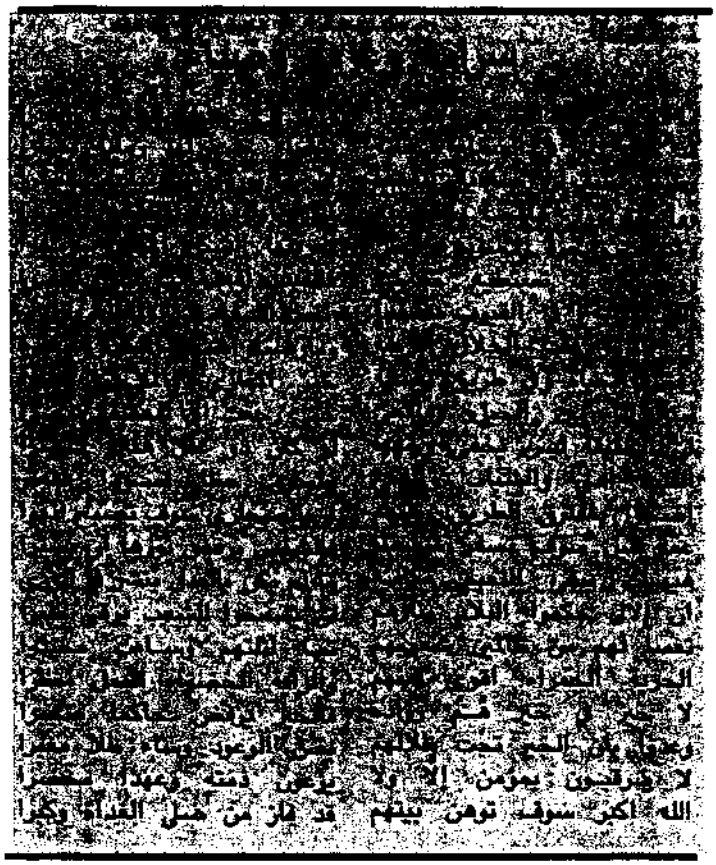

يتجاهل انتهاكات حقوق الانسان في البحرين ويكتفي باطلاق تصريحات فضفاضة

عندما يتحدث طارق المؤيد عن الديمقراطية

لم يتطرق الحوار الذي أجرته هدى الحسيني مع وزير اعلام آل خليفة طارق المؤيد ونشر في الشرق الاوسط بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٤ الى موضوع حقوق الانسان في البحرين بالرغم من صدور تقرير منظمة العفو الدولية في ١٩٩١/٥/٩ الذي شرح بالتفصيل تجاوزات النظام لابسط الحقوق المدنية والطبيعية لاهل البحرين. فالحوار المنشور يعتبر وثيقة توضح مستوى التفكير لدى القبيلة الحاكمة التي تتبجح بانها استطاعت، عبر مائتي عام من البقاء في السلطة عبر ذكائها ومرونتها، في اتخاذ المواقف في الازمات الخارجية والداخلية، سواء كان ذلك على حساب الاستقلال السياسي او الاقتصادي.

فالتفكير الجديد الذي اعطته حرب الخليج يتلخص في رأي المؤيد بـ«الاعتماد على النفس اولا ثم الاعتماد على الاصدقاء». اما الاعتماد على النفس فلا يحتاج الى رد، اذ ان الاحداث كانت واضحة وواضحة بحيث لم يحرك مجلس التعاون الخليجي ساكنا بل لم يعلن عن احتلال الكويت وادانته الا بعد وصول القوات الاميركية. ويقول المؤيد ان «في كل دول العالم، ليست هناك دولة يمكن ان تعتمد اعتمادا مطلقا على قوتها الذاتية». وهذا صحيح من ناحية. فالدول الصغيرة لا يمكنها الدفاع عن استقلالها الا بواسطة تقوية جبهتها الداخلية عبر الانفتاح على مواطنيها والاتحاد او التحالف مع جاراتها بصورة يضمن استقرار امن المنطقة.

الا ان المشكلة ان ما يسمى مجلس التعاون الخليجي وبعد مرور عشر سنوات على تأسيسه فشل في تحقيق الهدفين. فبدلا من الشروع في تحديث النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية سعى الى هدف واحد فقط، وهو تعزيز وتطوير اجهزة الامن والمخابرات واصدار القوانين (التي من شأنها تحريم كل مواطن يحاول التعبير عن نفسه» وبدلا من الاتحاد والتحالف بقي مجلس التعاون يراوح في مكانه عاجزا عن حل اي من الخلافات الحدودية بين الدول الاعضاء. وحتى اثناء الازمة وبعدها (حاليا) يكاد النزاع العسكري ينشب بين فترة واخرى بين قطر والبحرين حول الجزر المتنازع عليها. ولم تستطع هذه الدول تطبيق اي من بنود الاتفاقية الاقتصادية، بل غاية ما حققه هذا المجلس اقناع سلطنة عمان بالسماح لمواطني دول الخليج الاخرى بدخول الاراضي العمانية بدون الحاجة الى تصريح رسمي. بل ان عمان لا زالت تتردد في الاعتراف بدولة الامارات. والبناء العسكري الخليجي اثبت عقمه خلال الازمة، اذ برز للجميع خور الادعاءات بالقدرة العسكرية رغم الميزانيات الكبيرة المخصصة لشراء الاسلحة التي تضاهي مصاريف اكبر الدول في العالم.

يقول المؤيد في رده على الاصوات المطالبة بالديمقراطية: ان «مجال الكلمة الصريحة مفتوح امام الجميع». هذه الجملة لا تمت الى الواقع بصلة لان وزارته تسيطر على الصحافة المحلية بصورة كاملة وتفرض رقابة ذاتية على الصحفيين الذين يحسبون لكل كلمة يكتبونها الف حساب خوفا من زوار الفجر التابعين لوزارة الداخلية. لقد برزت مؤخرا بعض الكتابات في الصحف المحلية تحاول تداول بعض المواضيع الحساسة، وتشير بصورة غير مباشرة الى ضرورة المشاركة الشعبية والانفتاح السياسي. الا ان المؤيد يقول «اننا في الخليج ليس عندنا حزب حاكم وشعب محكوم، فحرية الوصول الى المراكز العليا معطاة ومفتوحة لكل من اراد ورغب. وهذا لا يمت للواقع بصلة. فدول الخليج تحكمها قبائل أسوأ من الاحزاب، قبائل لا تؤمن الا بمنطق القهر السياسي وحق «الغازي» و«الفاتح» في التصرف بأرواح وأموال الناس لمصلحة ابناء القبيلة المعنية.

لقد اشار الدكتور فؤاد اسحاق الخوري في كتابه «القبيلة والدولة في البحرين» الى هذه الحقيقة ووضح بالدراسة الدقيقة الصراع بين منطق القبيلة ومنطق الدولة في البحرين وخلص الى ان المنطقين لا يمكنهما الالتقاء، وعند الاصطدام يتم تغليب القبيلة على الدولة. هذا ما حصل عندما تم حل المجلس الوطني، وهو السبب في عدم حصول اي تغيير وزاري مهم منذ الاعلان عن الاستقلال. فلم تتنازل القبيلة عن اي منصب قيادي، ولم يستطع اي مواطن اعتيادي الوصول الى منصب قيادي، وطارق المؤيد نفسه لم يتزحزح عن وزارته، اللهم الا اذا فكر في المستقبل عدم طاعة القبيلة الحاكمة.

يقول المؤيد «ان الديمقراطية في اوروبا جاءت نتيجة للتطور الاقتصادي، وعندما تطورت الطبقة الوسطى وارتفعت في اوروبا، بدأت الديمقراطية الحقيقية». وهذه كلمة حق يراد بها باطل. فالديمقراطية في اوروبا لم تأت الا بعد انتزاع الشعوب الاوروبية حقوقها بالقوة من الطبقة الملكية التي كانت تؤمن بالحكم المطلق والاقطاعي، تماما كما هو الحال في بلادنا. فالحق يؤخذ ولا يعطى. وتطور الطبقة الوسطى يؤدي بصورة حتمية الى الاصطدام بالحكم المطلق. وادعاء المؤيد بان الايام اثبتت ان دول الخليج، قيادة وشعبا مستمرة في التطور التدريجي نحو الديمقراطية غير صحيح. فالقيادة القبلية غير قابلة للتطوير بالرغم من تطور ارادة الشعب. فالمجتمع الخليجي وخصوصا في البحرين والكويت يعتبر من انضج المجتمعات بالنسبة للممارسة الديمقراطية. وقد اثبتت التجارب البرلمانية في كلتا الدولتين هذه الحقيقة. الا ان اصطدام التقدم الشعبي بالتخلف القبلي كان دائما هو العائق في تطوير التجربة الديمقراطية.

ان المؤيد باغفاله ذكر مساوىء النظام القبلي وعدم تعليقه ولو بصورة عابرة على ادانة منظمة العفو الدولية لانتهاكات حقوق الانسان بحد ذاته ينم عن عدم قابليته للتطور والاستجابة للمنطق الديمقراطي. وهذا ليس عتابا عليه فهو جزء من التركيبة او القبيلة يعني ذهابه، تماما كما حصل بعد «التطور الديمقراطي في اوروبا»، الذي يتشدق به.